



إمامة المبتدع والمتجاهر بالفسق

وبيان حكمها

محمد الزمزمي

إمامة

للمبتدع والمستجامل بالفسق

وبيان حكمه

محمد الزمزمي

طنجة (10) ذي القعدة 1399

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وصحبه ، ومن أتبعه ، أما بعد :

فإن إمامة الصلاة منصب شريف ، وعمل عظيم ،
لا ينبغي أن يتقدم اليها إلا من يكون منزها عن الصفات
التي لا تليق بها ، غير متلبس بما يقدم في منصبها الكريم ،
ومكانتها السامية .

ومن جهل أهل هذا الوقت بالاسلام ، وتهاونها
بحرماته : أنهم يقدمون لإمامة الصلاة من لا يصلح لها ،
ولا يستحقها .

فاذا أنكر ذلك العلماء المحققون طعنوا فيهم ، ولمزوههم
بالزور والبهتان .

جهلا منهم بالاسلام . وما يجب لمناصبه الشريفة
من الاحترام .

إن إمامة الصلاة . بها استحل الصحابة - رضي الله عنهم -
على أفضلية أبي بكر - رضي الله عنه - وأُعليته للخلافة .

لأنهم فهموا من تقديم النبي - صلى الله عليه وسلم - له
لإمامة الصلاة في مرضه الذي مات فيه - أنه أولى بالخلافة
من غيره . وأحق بها .

ومعنى هذا . أن إمامة الصلاة كانت عند الصحابة
أشرف منصب في الدين ، لا يتقدم اليها إلا أفضل الناس
وأعلاهم منزلة .

ولكن الجهال عن ذلك غافلون ، والجهل يحترضون

فعل

لاتصح اقامة المبتدع والمتطاهر بالفسق ، في مذنب
الاسام مالك ، وجماعة من الأئمة .

قال خليل في (المختصر) : " وأعاد بوقت في اقتداء بامام
بدعى : كحزوري وقدرى " انتهى مزوفا بشرح الدردير .
معنى كلامه : أن من صلى وراء امام مبتدع . يجب عليه
أن يحيد صلاته .

قال الدسوقي في (ماشية) :
المعتمد أن الاقتداء بالمبتدع منوع ، فادا صلى
وراء أعاد الصلاة .

وقال مبار في (اشرح الكبير على المرشد الممين) : " من
شروط الامامة كونه غير فاسق ، وهو شامل لفسق الارحة : من
شرب خمر ، وزنا ، أو سرقة ونحوها . وفسق الاعتقاد : كالقدرى
والجبرى . فلو كان الشهاب أعاد المذاهب أنه لا يقدم
الفاسق للشكاة ، والامامة : ومن صلى خلفه لا إعادة عليه " .
الى أن قال :

" وأما الفاسق الاعتقاد : فقال أصبح ، وابن عبدالحكيم
من صلى خلفه يحيد أبدا . ولان القاسم في (المدونة) :
يحيد في الوقت . وابن حبيب ، يحيد أبدا ، ما لم يكن
الامام واليا ، وأصاحب شرطة ، فالصلاة خلفه بائنة وان أعاد
في الوقت فحسن . وقال ابن العاصم : وفيها يعني المدونة
. ولا يناكحون ، ولا يملئ خلفهم ، ولا يسلم عليهم " انتهى من
الشرح المذكور .

وقال خليل في (المختصر) : " وظلت الصلاة باقتداء بمن
بان قاسقا بـ. ارحمة : كزان ، وشارب خمر ، وعاق لوالديه ، ونحو
ذلك . . . " انتهى مزوجا بشرح الدردير .

وقال أبو القاسم الخرقى في المختصر (:
" ومن صلى خلف من يعلن بدعة ، أو يسكر . . . أعاد " .
قال ابن قدامة في شرحه : " قال الأثرم : قلت لأحمد —
حنبل : الرافضة ؟ قال : أمر المصلي وراءهم أن يعيد
قيل له : وهكذا أهل البدع كلهم ؟ قال : لا . ان منهم
من يسكت " .

يعني : اذا كان المبتدع يستتر بالبدعة تجوز الصلاة وراءه . . .
عند أحمد في هذه الرواية .

قال : " وقد روى عنه أنه لا يصلي خلف المبتدع بحال " .
يعني : ستر البدعة أو اشهرها

قال : " الا أن يخاف منهم ، فيصلي . ثم يعيد " .
ثم قال : " وروى الأثرم أن واثلة ابن الأسقع (السامي) :
سئل عن الصلاة وراء القدرى . . . قال : لاتصل خلفه ثم
قال أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي " .

القدرى : مبتدع ، وهو الذى ينكر قدر الله .

والجبرى : مبتدع ، وهو الذى يقول : ان الانسان
كفره على عمله غير مختار

. . . .

ومن العلماء من يقول بصحة امامة المبتدع . والمتجاهل

بالفسق .

ولكن قولهم ضعيف من حيث الدليل والسنة . لأن الحديث النبوي الشريف يدل على عدم صحة إمامة المبتدع والمتحارب .
بالفسق .

فقد روى مسلم عن أبي ذر - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال له :

كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤمرون الصلاة عن وقتها .. ؟

قلت : أما تأمّننى ؟

قال : " صل الصلاة لوقتها ، فإن دركتها فكل : فإنها نافذة " .

معنى الحديث :

ان النبى - صلى الله عليه وسلم - نهى أبداً عن أن يعطى وراء الأئمة الذين يؤخروه الصلاة عن وقتها المختار .

والأمراء - المذكورون في الحديث - هم أمراء الدولة الأموية : فانهم كانوا يفعلون ذلك - كما يدل عليه الحديث الأول من (الموطأ) الذى فيه : " ان عروة بن الزبير أنكر عمر على عمر بن عبد العزيز تأخير صلاة العصر " وكان عمر أميراً على المدينة المنورة -

وليس المراد من الحديث : أنعم بمنون الصلاة بعد خروج وقتها كله . لانهم لو فعلوا ذلك ... لأنكر عليهم الصحابة الذين أمرهم النبى - صلى الله عليه وسلم - بذلك لما سألوه عن قتال الأمراء الظالمين فقال :

" لا ... ما أقاموا فبكم الصلاة " .

يعنى : لا تقتلوههم ماداموا يصلون الصلاة فى وقتها —
أما اذا لم يصلوها فى وقتها ، فقتلوههم .

قال النووى فى (شرح حديث أبى ذر) المتقدم :
والمراد تأخير الصلاة عن وقتها المختار ، لا عن جميع الوقت .
فان المنقول عن الأمراء ... انما هو تأخيرها عن وقتها المختار ،
فوجب حمل الاخبار على ما هو الواقع (انتهى من شرح مسلم)
ولا يعكر على ما قاله النووى — ما ورد من أن الحجاج أخر
صلاة الجمعة يوما حتى خرج وقتها —

لان ذلك نادر لا يجوز حمل الاخبار عليه ، كما هو معلوم .
لان الذى وردت به الاثار الحديثية والتاريخية — أن الذى
كان من عادة الامويين هو تأخير الصلاة عن وقتها المختار .

قال الشوكانى : " فان المنقول عن الامراء المتقدمين
والتأخرين — انما هو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم
يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل الاخبار
على ما هو الواقع " .

افقد دل حديث أبى ذر — المتقدم — على أن الصلاة
وراء الامام الذى يصلى الصلاة فى غير وقتها المختار — لا تصح ،
لانها لو كانت صحيحة لما أمر النبي — صلى الله عليه وسلم —
أبازر أن يصلي وحده ، ويترك الصلاة مع الجماعة الواجبة على

كل مسلم .

وما هي العلة التي لأجلها نهى النبي (ص) عن الصلاة وراء الأئمة الذين يعرضون الصلاة عن وقتها المختار .؟

أهـي بطلان الصلاة ؟

لا يصح أن يكون بطلان الصلاة هو " العلة "

لأن العلماء متفقون على أن تأخير الصلاة عن وقتها المختار لا تبطل به الصلاة ، وإذا كان كذلك . . . فالعلة التي نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - لأجلها عن الصلاة وراء الأئمة المذكورين في الحديث . . . هي : مخالفة السنة بتأخير الصلاة عن وقتها الذي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصليها فيه . . .

ومعنى هذا . . . أن الامام الذي يخالف السنة لا تصح الصلاة وراءه .

لأنها لو صحت وراءه لما أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأذاًر أن يصلي وحده ويترك الصلاة مع الجماعة التي هي واجبة عليه .

ومن أنكر أن تكون علة النهي عن الصلاة وراء الأئمة المذكورين في الحديث . . . هي مخالفة السنة ، فإنه لا بد

له من أن يعترف بعله أخرى ، وهي : أن تأخيرهم الصلاة
عن وقتها المختار معصية ظاهرة .

وهذه علة صحيحة .

ولكن صحتها متوقفة على ثبوت أن " الأميين " كانوا يؤخرون
الصلاة إلى وقت العصيان .

فإذا ثبت ذلك ... فإن معناه ما قلناه ، وهو أن الإمام
المتجاهر بالمعصية لاتصح الصلاة وراءه .

ولا يخفى أن ذلك العمل الذي هو معصية - باقرا -
المنكر - هو مخالف للسنة ، كما لا يخفى على كل عاقل منصف .
وعلى ذلك ... فحديث أبي ذر دليل واضح على أن الصلاة
وراء المبتدع والمتجاهر بالفسق غير جائزة .

فهنا ذلك ... من أن العمل الذي نهى النبي - صلى
الله عليه وسلم - عن الصلاة وراء الأئمة لاجله ، له ثلاث
صفات :

الأولى : بطلان الصلاة

الثانية : مخالفة السنة

الثالثة : المعصية

فيظننا في الصفة الأولى فوجدناها لاتصح لأن تكون
علة للنهي المذكور، لأنها لاوجود لها في ذلك العمل
باتفاق العلماء - كما تقدم .

فعلينا أن علة النهي إنما هي الصفتان : الثانية والثالثة،
فقلنا بمقتضى ذلك ...

والحمد لله على هدايته وتوفيقه .

٢- ويفهم من الحديث المذكور ... أن الصلاة وراء الإمام
الذي يخالف السنة لاتصح ، وإن كانت مخالفته لها في غير
أعمال الصلاة ...

لأن علة النهي عن الصلاة وراء الأئمة الذين يؤخرون الصلاة ،
هي : مخالفة السنة ، والمعصية ، كما قررنا ...

وذلك لا يبطل الصلاة باتفاق العلماء .

فكان في المعنى كالعمل الخارج عن الصلاة ، كما لا يخفى

وتقرير ذلك ... أن تأخير الصلاة عن الوقت المختار
لما كان لا تبطل به الصلاة باتفاق المذاهب علما أن علة النهي
عن الصلاة وراء الأئمة الذين يفعلونه هي صفته التي ذكرناها
وهي : مخالفة السنة ، والمعصية .

ولا يخفى أن مخالفة السنة والمعصية من الأعمال الخارجة

عن أعمال الصلاة .

ويؤيد هذا الفهم - الذي فهمناه - أن رجلاً صلى اماماً بجماعة من الصحابة فبصق الى جهة القبلة . فلما فرغ من الصلاة قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
" لا يصلي لكم " . فسأل ذلك ، الرجل النبي - صلى الله عليه وسلم - سبب منعه من الإمامة ؟ فقال له : " أنك اذيت الله ورسوله " رواه أبو داود وسكت عنه الحافظ في (الفتح) .

ففي هذا الحديث : دليل على أن مخالفة السنة مانع من الإمامة عند النبي - صلى الله عليه وسلم - كما فهمنا من حيث أبي ذر (المتقدم) .

لأن البصاق الى جهة القبلة لا تبطل به الصلاة باتفاق العلماء . وإنما هو خلاف السنة بالعمل الذي هو سوء أدب مع الله تعالى .

٣- ويفهم من حديث أبي ذر المتقدم بطلان مذهب من يقول بصحة إمامة الإمام الذي يخالف السنة بالاجتهاد .

لأن أمراء بني أمية كانوا يؤخرون الصلاة اجتهاداً منهم ، كما دل عليه حديث (الموطأ) المتقدم . فان عمر بن

عبدالعزیز کان مجتهدا كما هو معلوم .

ومعنى هذا أن الاجتهاد ليس بعذر يبيح - لناس
أن يصلي وراء المخالف للسنة بالاجتهاد .

نعم مخالفة المذاهب بعضها لبعض في المسائل
التي لم يرد فيها نص لاتقدم في الإمامة .

وأنما أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأبذر أن يعيد
الصلاة مع الأمرأ تغاديا من الأذى ، ودفعاً للضرر، الذي
قد يلحقه من أمرأ . . . الذين كانوا يرون الصلاة عنوان
الطاعة . لأن الأمرأ كانوا - هم - الأئمة الذين يصلون
بالباس الصلوات الخمس والجمعة .

٤- ويفهم من حديث أبي ذر أن مخالفة الامام للسنة
عذر مسقط لوجوب صلاة الجماعة .

لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أبذر أن يصلي
وحده ، ولا ينتظر الصلاة مع الجماعة الواجبة .

وإذا كانت مخالفة السنة في الأعمال الخارجة عن الصلاة -
مبطله للإمامة ، فإن معنى ذلك . . . أن مخالفة السنة بالأعمال
المتصلة بالصلاة مبطله للإمامة من باب أولى وأحرى .

ولا يخفى أن الأئمة المبتدعة كلهم يخالفون السنة في

الأعمال الداخلة في الصلاة •

فقد علم مما ذكرناه - فيما تقدم - أن حديث أبي ذر ...
دليل واضح على عدم صحة الصلاة وراء الإمام المخالف للسنة •

والدليل الثانى :

حديث " ثلاثة لاتجاوز صلاتهم ، آذانهم : العبد
الآبق ، وإمام أم قوما وعم له كارهون ... الحديث " رواه الترمذى
وحسنه •

معنى الحديث :

أن الإمام المخالف للسنة صلاته غير مقبولة • لأن الإمام
الذى لاتقبل صلاته لكراهة الناس له ، هو الذى يكره الناس
إمامته ، لأجل الظلم ومخالفة السنة •

أما الإمام الذى يكرهه الناس للدنيا ، أو لاتباعه السنة ، فلاتشم
على من يكرهه ... لاعلى الإمام •

هكذا قال الخطابي والنووى في شرح هذا الحديث •

ومعنى هذا ... أن الإمام الذى يخالف السنة صلاته غير
مقبولة ، اذا كان المقتدون به يكرهون امامته لمخالفتهم
السنة •

وإذا كانت صلاته غير مقبولة فصلاة المأمومين - الذين
يؤمنون به - غير مقبولة كذلك .

لاتفاق المذاهب ... على بطلان صلاة المأموم الذي
يصلى وراء الإمام الذي يعلم أن صلاته باطلة .

وصلاة الإمام الذي يكره الناس امامته باطلة، بنصوص
الحديث الذي تقدم .

لأن اصطلاح الشارع التعبير عن عدم صحة الصلاة
بـ " عدم القبول " . كما يدل عليه أحاديث كثيرة ... منها :
حديث " لايقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ " . يعنى :
لاتصح صلاة من أحدث .

والمقلدة - الذين يفرقون بين الصحة والقبول - مخالفون
لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة بدون دليل . كما بينت
ذلك فى كتاب ، (الحجة الواضحة) .

فصلالة الإمام المخالف للسنة كصلاة الإمام الذي يصلى
بالناس ، وهو " محدث " .

صلاة كل واحد منهما باطلة غير صحيحة ، بنص الحديث
الشريف .

الدليل الثالث :

حديث " ما من نبي بعثه الله الا كان له من أمته
حوايون . ثم انه يخلف من بعدهم خلف يقولون ما لا يفعلون ::

فمن جاهدهم بيده ، فهو مؤمن . ومن جاهدهم بلسانه ،
فهو مؤمن . ومن جاهدهم بقلبه ، فهو مؤمن وليس وراء ذلك
من الايمان حبة خردل " رواه مسلم .

في هذا الحديث :

الإخبار عن المبتدعة الذين سيكونون في الامة

وقد مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - من جاهدهم ،
وشهد له بالايمان . وأخبر أن من لم يجاهدهم ، فليس
عنده من الايمان حبة خردل .

ولا يخفى أن أعظم جهاد يجاهد به المؤمن المبتدعة
- هو ترك الصلاة وراءهم . . . لأنهم يتأثرون بذلك ويتألمون .
ويكون لذلك دعاية سيئة ضدهم ، تنفر العامة منهم ،
ولا تترك لهم في قلوبهم منزلة يتبعونهم لأجلها .

وغير محقول أن تنفق محاربة المبتدعة مع الصلاة وراءهم . . .
لأن الصلاة ورائهم . . . تعجبهم وتسهرهم ، وتجعل لهم
مكانة في قلوب العامة الجاهل ، الذين يعتقدون في الامام

الفضل والخير والسلام ...

فإذا كانت جنازة استدعوه لها .

وإذا كان اكرام ، فكذا .

وهكذا ... عند كل مناسبة يكون الامام هو الأول فيها ،
كما هو معلوم بالشاهدة .

فهل يصح مع ملاحظة ما ذكرناه أن تتفق الصلاة وراء الامام
المبتدع مع محاربه التي أمر بها النبي - صلى الله عليه
وسلم - ونفى الايمان عن لم يفعلها ... ؟

لا ... والله .

ولكن الجبال في ظلمات الجهل يعمهون .
ولهذا كان السلف يقولون : " من وقر صاحب بدعة فقد
أعان على هدم الاسلام " .

وأي توقيير أعظم من تقديم لامامة الصلاة التي هي أشرف
منصب في الاسلام ؟

الدليل الرابع :

من المقرر في الاسلام : " ان من حضر في المكان الذي

يكون المنكر فيه ظاهرا وجب عليه أن يخبره ، فان لم يفعل
... وجب عليه أن يخرج من ذلك المكان ، فان لم يخرج
كان عاصيا مثل الذين فعلوا المنكر . كما يدل عليه آية
(... انكم اذن مثلهم) .

والمصلي وراء الامام الذي يراه يخالف السنة التي لانزاع
في أن مخالفتهم منكر عظيم ، وضلال مبين - يجب عليه
أن ينكر علي الامام مخالفته للسنة .

فان لم يقدر ... فلا يجوز له أن يبقى معه في المسجد
الذي هو فيه ، والا كان عاصيا مثله .

وقد قدما أن مخالفة الايمان للسنة لا عذر فيها بالاجتهاد ،
لأن الاجتهاد باطل مع وجود " النص " .

فالامام الذي لا يتعوز في الصلاة اتباعا لمالك غير معذور ،
بل هو مشرك متخذ لمالك ربا من دون الله ، كما ورد في
الحديث .

على أن الأئمة في هذا الوقت يخالفون السنة بالتقليد
الذي هو اشراك بالله ، واتخاذ للأئمة أربابا من دون الله .

الدليل الخامس :

الاخلاص والبراءة من النفاق في ترك الصلاة وراء المخالف
للسنة .

لأن الرجل الذي يعلم أن الإمام الذي يصلي وراءه مخالف
للسنة، يكون محظما له بصلاته وراءه، شاهدا له بالفضل
الذي أثبت له بالامامة .

فإذا سئل عنه ... قال فيه بخلاف ذلك ...

أعني : قال : انه مخالف للسنة ، متخذ لامامه ربا من
دون الله ، فهو مشرك بالله .

هكذا يقول من يحمل بالسنة في الإمام المخالف للسنة .

فيكون منافقا مخالفا لقوله يحلمه : عمله يدل على فضل
الإمام ، وقوله يدل على اشراكه ويدعته .

وهذا ... هو التناقض بعينه .

ولماذا ينكر الجاهل أن تكون السنة شرطا من شروط
الامامة ، ولا ينكرون على مالك ، وأبي حنيفة ، والظاهرية أن يكون
" البلوغ " من شروط الامامة ... مع ورود الحديث بخلاف
ذلك ؟

ان العمل بالسنة أقرب الى الصلاة وأنسب بها من

• البلوغ

كذلك لا ينكرون على مالك اشتراطه اتفاق الامام مع التسامو م
في النية ، مع ورود النص بخلاف ذلك •

فان قالوا : مخالفة السنة لاصلة لها بالصلاة •

قلنا : واجتلاف النية كذلك ... والبلوغ كذلك ...

وكم من ولد غير بالغ ... صلاته أحسن من صلاة البالغين

وأكدل ؟

فلماذا أنكرتم هذا ... وعرفتم ذاك ... ؟

• لاسبب لذلك الا التقليد الذى يعمي البصائر •

فصل

يستدل الجهال على صحة امامة المخالف للسنة والفاستق :

١- بحديث " صلوا خلف من قال : لا اله الا الله " وهو استدلال باطل .

لأن هذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين .

٢- وحديث " صلوا خلف كل بر وفاجر "

ليس بحديث .

٣- وحديث " ... يصلون لكم ، فان أصابوا ... فلكم ،

وان أخطأوا ... فلكم وعليكم " لا دليل فيه على ما يدعون ...

لأن المراد به " الخطأ " الذي هو ضد العمد .

وذلك ... كأن يصلي الإمام وهو محدث خطأ ، أو يصلي

بشوب نجس خطأ ، أو يصلي الي غير القبلة خطأ ...

فان صلاة من ائتم به وهو غير عالم بذلك تكون

صحيحة .

وليس المراد بالخطأ الخطيئة والاثم ، كما زعم بعضهم .

لأن ذلك يحارض حديث أبي ذر المتقدم ، الذي نهى فيه

النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة وراء الأيممة

الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها .
ويعارض - أيضا - حديث الامام الذي منه النبي -
صلى الله عليه وسلم - من الامامة لبصاقة تجاها
القبيلة .

فالامام الذي يخالف السنة وهو يقلد امامه غير
مخطيء ، بل هو آثم ، متخذ لامامه رياء من دون الله ؛
فهو مشرك ، كما ورد به الحديث عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم .

...

ويطعن الجاهل على من يجاهد المبتدعة بترك الصلاة
وراءهم بأنه يشتم شمل المسلمين .
ولا يخفى أن هذا ... كلام الجاهل بالسنة ، وما ورد عن
رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من وجوب محاربة البدعة
والمبتدعين .

وماذا يقول الجاهل في النبي ، صلى الله عليه وسلم ،
الذي نهى أبازر عن الصلاة وراء المبتدعة ؟

هل ذلك منه ، صلى الله عليه وسلم ، امر بتشتيت
المسلمين ، وتفرق لجمعهم ؟

وفضهم : من يقول : المسلمون بخير والحمد لله .
وهذا القائل ... لا يخفى أنه جاهل بحديث
رسول الله ، الذى يقول : " ستفترق أمتي على
ثلاث وسبعين فرقة : اثنتان وسبعون في النار"
فالذين هي هذه الفرق ، ان كان المسلمون بخير
والحمد لله ؟

وقولهم : ان الذى يمنع من الصلاة وراء المخالفين
للسنة ، يحرم المسلمين من فضل صلاة الجماعة ...

كلام لا يصدر الا من الجهال بالسنة المطهرة .

ونحن نقول في الجواب عنه :

ورسول الله الذى نهى عن الصلاة وراء الأئمة الذين
يؤخرون الصلاة عن وقتها ، ماذا عمل ... ؟

هل حرم المسلمين من فضل صلاة الجماعة ؟

مع العلم بأن الأمراء الذين نهى رسول الله ، صلى

الله عليه وسلم عن الصلاة وراءهم - كانوا هم الأئمة
لاغيرهم .

ليس المهم أن يكون المسلمون مجتمعين ، وهم على الباطل .
اتما المهم أن يكونوا مجتمعين ، وهم على الحق والسنة .
لأن المجتمعين على الباطل عدم ، وإن كانوا كثيرين .

وليس المهم أن تكون الصلاة مع الجماعة ، ولكن المهم
أن تكون الصلاة موافقة للسنة ، لأن الصلاة المخالفة للسنة
غير مقبولة ، وإن كانت مع مئة جماعة .

...

واستدلهم بصلاة ابن عمر وراء " الحجاج " باطل ،
لايصدر إلا من الجاهل بالأصول والسنة .

لأن ابن عمر إن صلى وراء الحجاج فإنه كإن يضطرا
خائفا من الحجاج ، الذى لا يخفى على أحد ظلمه
وتجبره .

ومن المعلوم فى التاريخ أنه هو الذى قتل ابن عمر ،
لأجل أنه كان يتقدم عليه فى الحج .

وهل يصح - لنا - أن نقضى بالاضطر فى العمل الذى
عمله اضطرارا ، أو خوفا من أذى الحجاج الظالم الجبار ؟

ومن المقرر في الأصول أن عمل الصلابة لا يكون حجة
إذا خالفه أصحاب آخر .

وأين عمر قد خالفه وأثلة من الإسقع الذي سئل عن
الصلابة وراء المبتدع ، فأفتى بمعناها .

مع ملاحظة أن وأثلة أفتى وهو مختار غير مضطر .

على أنه لو لم يخالف أين عمر أحد من الصلابة . . . لما
كان عمله هذا حجة مع ورود حديث أبي ذر المتقدم .

لأنه لا يجوز لمؤمن صحيح الايمان أن يحتج بكلام خليل
الرحمن ، ونبي الله موسى بن عمران ، وجميع الأنبياء المرسلين
الى الانسان - مع كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
المرسل الى الثقلين .

عصفا الله من الضلال والخذلان .

وقد كان الامام أحمد يجيز الصلاة وراء الأمراء . . . ولا
يجيزها وراء المبتدع .

ولعل ذلك . . . لأجل الضرورة ، وهي : الخوف منهم .

وفي (الموطأ) ان عمر بن عبدالعزيز منع من لا يعرف
أيوه من الامامة .

وفي (صحيح البخارى) ان الزهري يمنع
الصلاة وراء المخنت ، وهو الذي يشتهر بالنساء

محتويات الرسالة

- ١١ كيف تؤدى فريضة الصلاة ؟ طبع سنة ١٣٩
- ١٢ كيف تؤدى فريضة الصيام ؟ طبع سنة ١٣٩٥
- ١٣ كيف تؤدى فريضة الحج ؟ طبع سنة ١٣٩٤
- ١٤ عقائد الاسلام طبع سنة ١٣٩٥
- ١٥ الصلاة فى الكنيف جائزة فى حكم الدين الحنيف
طبع الثانية ١٣٩٧
- ١٦ الحجة الواضحة على ان الخالق للحية
ملعون وصلاته باطلة الطبعة الثالثة ١٣٩٩
- ١٧ صلاة السفر ركعتان وان اتم المسافر بالمقيم
طبع سنة ١٣٩٣
- ١٨ الدليل الفاصل على ان الصيام مع المشرق
فاسد باطل طبع سنة ١٣٨٨
- ١٩ اعلام المسلمين بما فى كلام التجانى من الكذب
الظهرة واكفر المبين طبع سنة ١٣٨٩
- ٢٠ كيف يصلى الموظف والخدام والمسافر والمعدور ؟
طبع سنة ١٣٨٢
- ٢١ تحدير المسلمين من الملاحد المفسدين
طبع سنة ١٣٨

٢٢ تحذير المسلمين من مذهب العصريين طبع سنة
١٣٥٧

٢٣ الاعلان بما اخبر به النبی من احوال هذا الزمن
طبع سنة
١٣٥٦

٢٤ اتحاف الشرفاء بابطال حديث التوسعة يوم عشاء
طبع سنة
١٣٧٩

٢٥ المعجزة القرآنية فی الاخبار بالاقدار الصائفة
طبع سنة
١٣٨٢

٢٦ تنبيه اولی البصائر على ان حلق اللحية من الكبائر

٧٧ الانتصار لطريق الصوفية الاخيار طبع عدة مرات

٣٨ تحذير المسلمين من المبتدعين الخالين الذين
يكفرون المسلمين

١٢٩ الملاحال بديل مراعات اختلاف مطالب الاهلة فی الاقتدار

٣١٣ معذرة المومنين الى الله باعلان انكارهم على من يطعن
فی رسول الله
طبع سنة ١٢٩٤

٣٠ الخطيب الحزمیة طبع سنة ١٣٨٧

- ٣٣ مناظرة بين محمد الرزمي وناصر الدين الالباني
طبع سنة ١٣٩٦
- ٣٢ فضيحة عبد العزيز بن عبد الله وصفع والده على
قفاه بيان جهلها في ادعياءه - طبع سنة ١٣٩١
- ٣٤ القنبلة الذرية على الخطيب الذي يامر الناس بحلق
اللحية طبع سنة ١٣٨٧
- ٣٥ امامة المبتدع والمتباهر بالفسق وبيان حكمها
- ٣٦ كشف النقب عن بهتان المتهور الكذاب طبع سنة ١٣٩١
- ٣٧ المحجة البيضاء في ما يجب اعتقاد في المعية والاستواء
طبع سنة ١٢٩٩
- ٣٨ موقف انصار السنن المخالفين للسنة
- ٣٩ اعلام المسلمين بوجوب مقاطعة المبتدعين والظلمين
- ٤٠ تخيير المنكر العظيم بتحذير المسافر من اتمام الصلاة
خلف الامام المقيم طبع سنة ١٣٩٢
- ٣١ اعلام الخلاء بين الفقهاء المقلدة ليسوا من العلماء
طبع سنة ١٣٦٤
- ٤٢ انقاد القاري من جهله بتحذيره من اخذ الاشارة
على اهداء ثواب القرآن لغيره طبع سنة ١٣٩١

